مواقف الدولة الليبية تجاه القضية الفلسطينية

أ. بنان عبد اللطيف علي برهم*
قسم الدراسات الإقليمية والدولية / مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية / الاكاديمية الليبية العليا / ليبيا
bananbarham72@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/8/8م تاريخ القبول 2025/11/1م

Libyan State's Constants Regarding the Palestinian Issue

Researcher: Banan Abdul Latif Ali Barham
Department of Regional and International Studies / School of Strategic and International Studies / Libyan Higher Academy / Libya

Abstract

This study analyzes Libya's political constants regarding the Palestinian cause from independence until 2025, focusing on the evolution of official and popular positions across the monarchy, the republican era (Gaddafi), and the post-2011 period. The study reviews the diplomatic dimensions and Libya's positions in the Arab League and the United Nations, in addition to public support for the Palestinian resistance.

The study also focuses on the popular and societal dimension, highlighting the role of Libyan civil society and mass campaigns in supporting Palestine. It examines the impact of internal transformations, especially after the Arab Spring, on the continuity of these constants despite divisions and crises.

The study also discusses the regional and international challenges facing Libyan politics, such as the wave of Arab normalization and the Palestinian division, and reviews future opportunities for strengthening Palestinian-Libyan relations.

The study concludes that the Palestinian cause has remained a point of national consensus in Libya, and that the constants regarding it have remained steadfast despite all the changes and challenges, with a recommendation for the necessity of continuing official and popular support and strengthening cooperation between the two countries.

The Palestinian issue occupies a prominent position in the policies of Arab countries, and Libya is among the countries that have demonstrated consistent positions in support of the rights of the Palestinian people. This research reflects the dimensions of the Libyan state's constants and its official and popular policies toward the Palestinian issue throughout various historical periods, and the importance of the continuity of these constants in light of regional and international changes (Al-Alimi, 2017).

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

Introductory words: The Palestinian issue, official support, popular support.

المستخلص:

يتناول هذا البحث تحليل الثوابت السياسية لليبيا تجاه القضية الفلسطينية منذ الاستقلال وحتى عام 2025، مع التركيز على تطور المواقف الرسمية والشعبية عبر مراحل النظام الملكي، وعهد الجمهورية (القذافي)، وفترة ما بعد 2011. يستعرض البحث الأبعاد الدبلوماسية ومواقف ليبيا في الجامعة العربية والأمم المتحدة، إضافة إلى الدعم العلني للمقاومة الفلسطينية.

يركز البحث كذلك على البعد الشعبي والمجتمعي، موضحًا دور المجتمع المدني الليبي والحملات الجماهيرية في مساندة فلسطين، ويدرس أثر التحولات الداخلية، خاصة بعد الربيع العربي، على استمرارية هذه الثوابت رغم الانقسامات والأزمات.

تناقش الدراسة أيضًا التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه السياسة الليبية، مثل موجة التطبيع العربي والانقسام الفلسطيني، وتستعرض الفرص المستقبلية لتعزيز العلاقات الفلسطينية الليبية.

خلص البحث إلى أن القضية الفلسطينية بقيت نقطة إجماع وطني في ليبيا، وأن الثوابت تجاهها ظلت راسخة رغم كل التغيرات والتحديات، مع توصية بضرورة استمرار الدعم الرسمي والشعبي وتعزيز أشكال التعاون بين البلدين.

تحتل القضية الفلسطينية مكانة بارزة في سياسات الدول العربية، وتُعد ليبيا من الدول التي أبدت مواقف ثابتة تجاه دعم حقوق الشعب الفلسطيني. يعكس هذا البحث أبعاد ثوابت الدولة الليبية وسياساتها الرسمية والشعبية تجاه القضية الفلسطينية عبر مختلف المراحل التاريخية، وأهمية استمرارية هذه الثوابت في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (العليمي، 2017).

الكلمات الافتتاحية : القضية الفلسطينية ،الدعم الرسمي ، الدعم الشعبي .

المقدمة

تُعد القضية الفلسطينية محورًا مركزيًا في وجدان الأمة العربية والإسلامية، وواحدة من أكثر القضايا تأثيرًا في تشكيل السياسات والمواقف الإقليمية والدولية على مدار أكثر من سبعة عقود. لقد تفاعلت الدول العربية مع هذه القضية بمستويات متفاوتة من الدعم والمساندة، غير أن ليبيا تميزت عبر تاريخها الحديث بثبات موقفها ووضوحه تجاه حقوق الشعب الفلسطيني. فمنذ استقلال ليبيا في مطلع خمسينيات القرن الماضي،

تبلورت ثوابت وطنية وقومية جعلت من القضية الفلسطينية شأنًا ليبيًا داخليًا، وليس مجرد ملف خارجي أو عنصرًا في السياسة الإقليمية.

شهدت ليبيا تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، بدءًا من العهد الملكي مرورًا بمرحلة الجمهورية تحت قيادة معمر القذافي، وصولاً إلى مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير 2011. ورغم التغيرات الدراماتيكية التي عاشتها البلاد، ظل دعم فلسطين ثابتًا في السياسات الرسمية والخطاب العام، كما بقيت القضية الفلسطينية محل إجماع شعبي عابر للانقسامات السياسية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد في فترات متقطعة. وقد انعكس هذا الثبات في مواقف ليبيا في الجامعة العربية والأمم المتحدة، وفي شتى التحركات الدبلوماسية، إضافة إلى دعم المقاومة الفلسطينية سياسيًا وماليًا وإعلاميًا.

ولا يقتصر الاهتمام الليبي بفلسطين على الجانب السياسي الرسمي، بل يمتد ليشمل تفاعلات المجتمع المدني وحملات الدعم الشعبي ومنظمات الإغاثة، التي لعبت دورًا فاعلًا في مساندة الشعب الفلسطيني في أوقات الأزمات والحروب والحصار. وقد شكلت هذه الديناميكية بين الرسمي والشعبي حالة فريدة، تعكس عمق الروابط التاريخية والدينية والثقافية بين الشعبين الليبي والفلسطيني.

تأخذ أهمية هذا البحث في الاعتبار المستجدات الإقليمية والدولية، خاصة مع موجة التطبيع التي اجتاحت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، وتنامي الضغوط الدولية والإقليمية على الدول العربية لإعادة صياغة أولوياتها. يطرح ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى صلابة وثبات السياسة الليبية تجاه فلسطين، خصوصًا في ظل الأوضاع الداخلية غير المستقرة التي تعيشها ليبيا منذ عام 2011، والانقسامات السياسية والحكومات المتعاقبة التي لم تؤثر جوهريًا على الإجماع الوطني حول مركزية القضية الفلسطينية.

يسعى هذا البحث إلى تحليل مرتكزات وثوابت الموقف الليبي، وتتبع تطوره عبر المراحل التاريخية المختلفة، كما يسلط الضوء على البعد الشعبي والمجتمعي، ويستشرف التحديات والفرص المستقبلية في ظل التحولات الراهنة. إن فهم الثوابت الليبية تجاه فلسطين لا ينفصل عن قراءة أعمق لهوية ليبيا الوطنية ودورها الإقليمي، ويقدم نموذجًا مهمًا عن استمرارية القضايا العادلة في ذاكرة الشعوب وصناعة القرار السياسي، رغم تعاقب الأزمات والتغيرات.

مشكلة وسؤال البحث:

رغم وضوح مواقف ليبيا الثابتة، إلا أن هناك تباينات أحياناً بين السياسات الرسمية والتحركات الشعبية، خاصة في ظل التغييرات السياسية الداخلية، ما يطرح سؤالاً حول مدى استمرارية وثبات السياسة الليبية تجاه فلسطين .

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية ذات أهمية كبيرة على الصعيدين السياسي والإنساني، حيث تتداخل العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية لتشكيل واقع مستمر التأثير على السياسات الوطنية والإقليمية. ومن هذا المنطلق، تأتي أهداف البحث لتحدد مسار الدراسة وتوجهها نحو فهم أعمق للظاهرة المدروسة، بما يتيح استنتاج نتائج علمية دقيقة وقابلة للتطبيق. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة، وتقييم النتائج المترتبة على السياسات والممارسات القائمة، بما يضمن تقديم رؤى موضوعية تسهم في إثراء المعرفة الأكاديمية ودعم صانعي القرار في مواجهة التحديات المرتبطة بالموضوع.

1. إبراز ثوابت السياسة الليبية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية.
2. تحليل دور ليبيا في دعم القضية الفلسطينية في المنظمات الدولية.
3. دراسة أثر المتغيرات الداخلية الليبية على ثبات السياسة تجاه فلسطين.

فرضيات البحث

- توجد ثوابت واضحة في السياسة الليبية تجاه فلسطين لم تتغير رغم التحولات الداخلية.
- الدعم الليبي للقضية الفلسطينية كان عنصراً مؤثراً في مواقف بعض الدول والمنظمات وينتج عن هذه الفرضية عدة أسئلة وهى :

1. ما هي الثوابت الأساسية في موقف ليبيا الرسمي من القضية الفلسطينية؟
2. كيف ساهمت ليبيا في دعم القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً؟
3. ما مدى تأثر الثوابت الليبية تجاه القضية الفلسطينية بالتحولات السياسية الداخلية؟

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على المواقف الليبية الثابتة، وتوضيح دور ليبيا في دعم القضية الفلسطينية، سواء سياسياً أو دبلوماسياً أو شعبياً. ويساعد في

إبراز القيمة التاريخية والحضارية لهذا الدعم وكيف شكّل رافعة للموقف الفلسطيني في المحافل الدولية .

منهجية البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بتحليل الوثائق الرسمية، والخطابات، والمواقف المعلنة، إضافة إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمية والدراسات السابقة ذات الصلة.

حدود البحث.

- الحدود الموضوعية: يركز على السياسة الليبية تجاه القضية الفلسطينية دون التطرق لسياسات دول أخرى.
- الحدود الزمنية: يغطي الفترة من الاستقلال الليبي حتى عام 2025.
- الحدود المكانية: يقتصر على الدولة الليبية.

المطلب الأول : الإطار النظري والمفاهيمي.

يُعد الإطار النظري والمفاهيمي أحد الركائز الأساسية لأي دراسة أكاديمية، إذ يوفر الأساس الفكري والمنهجي الذي يقوم عليه البحث. ويهدف هذا الإطار إلى توضيح المفاهيم الأساسية والمصطلحات الرئيسة، وربطها بالنظريات والدراسات السابقة ذات الصلة، بما يضمن فهم الظاهرة محل الدراسة بشكل منهجي ودقيق. كما يساعد الإطار النظري على تحديد العلاقات بين المتغيرات وتحليلها بطريقة منظمة، ويتيح تقديم رؤية شاملة تسهم في تفسير النتائج واستنتاج التوصيات. من خلال هذا الإطار، يمكن للبحث أن يحقق هدفه في تقديم تحليل علمي متكامل، يوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية، ويعزز مصداقية النتائج التي توصل إليها.

1-1 تعريف الثوابت السياسية او ما هي الثوابت السياسية .

يُعدّ الموقف الليبي من القضية الفلسطينية امتدادًا ثابتًا لنهجٍ سياسيٍّ راسخٍ يعكس التزام الدولة الليبية التاريخي بالقضايا القومية العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين بوصفها جوهر الصراع العربي–الإسرائيلي. فقد شكّلت الثوابت الليبية تجاه القضية الفلسطينية إطارًا نظريًا تعبّر من خلاله ليبيا عن رؤيتها للعدالة، والتحرر الوطني، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وتقوم هذه الثوابت على جملة من المبادئ أبرزها: دعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ورفض كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في وجدان

الأمة العربية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الموقف الليبي لم يكن موقفًا عابرًا أو خاضعًا لتقلبات السياسة الإقليمية، بل كان انعكاسًا لرؤية فكرية ومبدئية متجذّرة في الوعي الوطني والقومي الليبي.

تشير الثوابت السياسية إلى مجموعة المبادئ الأساسية والقيم العليا التي تلتزم بها الدول في سياساتها الداخلية والخارجية، ولا تتغير بتغير الأنظمة أو القيادات، بل تشكل جوهر الهوية الوطنية والسياسية للدولة (الزعبي، 2018). وتُعد هذه الثوابت بمثابة خطوط حمراء توجه السياسات العامة وتحدد المواقف من القضايا المصيرية مثل القضية الفلسطينية.

وفقاً لما يراه الباحثون، فإن الثوابت السياسية تختلف عن المصالح المتغيرة التي تتبدل بتبدل الظروف، إذ أن الثوابت عادةً ترتبط بعوامل تاريخية ودينية وثقافية وجغرافية (Alkhoja, 2016).

1-2 تعريف القضية الفلسطينية

تعرف القضية الفلسطينية بأنها الصراع التاريخي بين الشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال الإسرائيلي حول الأرض والهوية والحقوق السياسية منذ بدايات القرن العشرين. وتعد واحدة من أقدم وأعقد القضايا في النظام الدولي الحديث، حيث تتضمن جوانب سياسية، واقتصادية، وإنسانية، ودينية (عبد الله، 2019).

تحتل القضية مكانة مركزية في وجدان الشعوب العربية والإسلامية وتعد معياراً لمصداقية سياسات الدول العربية في التزامها بالقضايا القومية (الشريف، 2021).

1-3 خلفية تاريخية للعلاقات الليبية الفلسطينية

منذ استقلال ليبيا عام 1951، اتسم موقف الدولة الليبية بالثبات في دعم حقوق الشعب الفلسطيني. ففي عهد المملكة الليبية المتحدة، تم التأكيد على دعم النضال الفلسطيني في المحافل العربية والدولية، حيث شاركت ليبيا بشكل فعال في الجامعة العربية ونددت بممارسات الاحتلال الإسرائيلي (الدغاري، 2020).

مع قيام الجمهورية الليبية عام 1969 بقيادة معمر القذافي، ازدادت حدة الخطاب والدعم السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية، بل وساهمت ليبيا في تمويل وتدريب فصائل فلسطينية، ورفضت كل أشكال التطبيع مع إسرائيل (العليمي، 2017).

بعد 2011، وبرغم حالة عدم الاستقرار السياسي، بقي الخطاب الرسمي والشعبي الليبي يناصر الحقوق الفلسطينية ويرفض المساس بثوابت القضية، كما استمرت حملات الدعم الشعبي والرسمي في المحافل الدولية والإقليمية (يوسف، 2021).

1-4 الثوابت الليبية تجاه القضية الفلسطينية

تُعدّ الثوابت الوطنية الليبية تجاه القضية الفلسطينية من المرتكزات الجوهرية في السياسة الخارجية للدولة الليبية منذ نيلها الاستقلال، إذ يرتبط الموقف الليبي من فلسطين ارتباطًا وثيقًا بمقومات الهوية القومية العربية وبمبادئ العدالة والتحرر ومناهضة الاستعمار .وقد اتسمت السياسة الليبية عبر مختلف مراحلها التاريخية بالثبات والاتساق في دعم القضية الفلسطينية، من خلال مساندة الشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .كما دأبت ليبيا على التأكيد، في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، على رفضها لأي تسوية لا تضمن تلك الحقوق أو تنتقص من ثوابت الأمة العربية .ويُعد هذا الموقف المتجذر خيارًا استراتيجيًا يعكس قناعة عميقة بأنّ القضية الفلسطينية ليست شأنًا فلسطينيًا فحسب، بل قضية عربية مركزية، والدفاع عنها يمثل صونًا للهوية والوجود العربي في آنٍ واحد.وتتلخص الثوابت الليبية في عدد من النقاط الجوهرية:

- دعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس (الدغاري، 2020).
- رفض كل أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.
- التأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.
- الالتزام بالمواقف العربية والإسلامية الموحدة حول فلسطين.
- دعم المقاومة الفلسطينية مادياً ومعنوياً وسياسياً (Alkhoja, 2016).

تشكل هذه الثوابت أساساً متيناً للسياسة الليبية، حيث تعتبر ليبيا القضية الفلسطينية قضية وطنية وقومية، وليست مجرد قضية خارجية (الشريف، 2021).

1-5 مبررات الثوابت الليبية.

تنبع مبررات الثوابت الليبية من جملة من العوامل التاريخية والسياسية والفكرية التي أسهمت في تشكيل هوية الدولة ومواقفها الخارجية. فقد استندت ليبيا، منذ استقلالها، إلى منظومة من المبادئ الثابتة التي تعكس انتماءها العربي والإسلامي، وإيمانها بقيم

العدالة والتحرر ومناهضة الاستعمار. كما أن التجارب التاريخية التي مرّت بها ليبيا، من الاحتلال إلى مرحلة النضال من أجل الاستقلال، رسّخت لديها قناعة بضرورة دعم قضايا التحرر الوطني، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، باعتبارها تجسيدًا لمعركة الحرية والكرامة الإنسانية. وتستند ليبيا في ثوابتها تجاه فلسطين إلى عدة مبررات تاريخية ودينية وجغرافية، أهمها:

- الانتماء العربي والإسلامي المشترك.
- التضامن الإنساني مع الشعب الفلسطيني.
- الالتزام بالمعاهدات والمواثيق العربية والدولية التي تنص على دعم القضية الفلسطينية.
- التأثر بالرأي العام المحلي، الذي يعتبر دعم فلسطين مسألة أخلاقية ووطنية (العليمي، 2017).

المطلب الثاني: تطور الموقف الليبي من القضية الفلسطينية.

يُعدّ تطور الموقف الليبي من القضية الفلسطينية انعكاسًا للتحولات السياسية التي شهدتها الدولة الليبية منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، إذ ظلّت فلسطين محورًا ثابتًا في خطابها الدبلوماسي وممارساتها الإقليمية. فقد تأثر هذا الموقف بالمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وبالتحولات في النظامين العربي والدولي على حد سواء. ومن ثمّ، فإن تتبّع مراحل هذا التطور يُتيح فهماً أعمق لكيفية تفاعل ليبيا مع القضية الفلسطينية، بوصفها قضية قومية وعدالة إنسانية، ضمن سياقٍ يجمع بين الثبات في المبادئ والتكيّف مع المتغيرات السياسية المتعاقبة.

2-1 مرحلة النظام الملكي (1951–1969)

عند استقلال ليبيا عام 1951، برزت المملكة الليبية كدولة عربية حديثة العهد بالاستقلال، ووضعت القضية الفلسطينية ضمن أولويات سياستها الخارجية. اتسمت هذه المرحلة بالدعم السياسي والمعنوي، إذ حرص الملك إدريس السنوسي على الانضمام للجامعة العربية والمشاركة في قراراتها الداعمة لفلسطين (الدغاري، 2020). وشاركت ليبيا في المؤتمرات العربية التي أدانت العدوان الإسرائيلي، ورفضت بشكل قاطع مشاريع تقسيم فلسطين أو الاعتراف بإسرائيل (عبد الله، 2019).

واقتصرت المساعدات الليبية في هذه الفترة على الدبلوماسية والدعم المالي

الرمزي، نظرًا لضعف الإمكانيات العسكرية والاقتصادية للدولة الوليدة (الشريف، 2021). أيضا لعبت ليبيا دورًا داعمًا في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين عبر مساهمات لصندوق الجامعة العربية، لكنها لم تتبنى سياسات تصعيدية ضد الاحتلال.

وبذلك، كان موقف المملكة الليبية مستندًا إلى التضامن العربي والإسلامي، مع الالتزام بالإجماع العربي دون اتخاذ مواقف فردية متقدمة.

2-2 مرحلة الجمهورية (العهد القذافي 1969–2011).

شهدت هذه المرحلة تحوّلًا جوهريًا في سياسة ليبيا، بعد وصول معمر القذافي إلى الحكم في 1969. فقد أصبحت القضية الفلسطينية ركيزة محورية في الخطاب السياسي، وارتبط اسم ليبيا بالمواقف الراديكالية والدعم المادي والعسكري للفصائل الفلسطينية (العليمي، 2017). وانحازت ليبيا بشكل كامل إلى المقاومة الفلسطينية، وقدمت الدعم المالي والعسكري المباشر لبعض الفصائل، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح (يوسف، 2021). ورفضت ليبيا جميع قرارات مجلس الأمن التي تعطي شرعية لدولة إسرائيل، ودعت إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني بالقوة المسلحة (الدغاري، 2020). - أيضا – استضافت ليبيا العديد من المؤتمرات واللقاءات للفصائل الفلسطينية، وكانت من أشد الدول العربية معارضةً لأي مبادرة سلام لا تضمن حقوق الفلسطينيين كاملة. ومنعت ليبيا أي تعامل تجاري أو سياسي مع المصالح الإسرائيلية، واعتبرت القضية الفلسطينية جزءًا من الأمن القومي الليبي والعربي (Alkhoja, 2016).

تميزت هذه المرحلة بمواقف علنية قوية، حتى أن ليبيا دخلت في توترات مع بعض الدول العربية التي اتجهت إلى مسار التسوية أو التطبيع.

2.3 مرحلة ما بعد 2011.

بعد ثورة 17 فبراير 2011 وسقوط نظام القذافي، مرت ليبيا بظروف سياسية وأمنية صعبة أثرت على تماسك الدولة ومؤسساتها. ومع ذلك، استمر الإجماع الشعبي والسياسي على مركزية القضية الفلسطينية (الشريف، 2021). واستمرت الحكومات المتعاقبة في التأكيد على الثوابت الليبية تجاه فلسطين في البيانات الرسمية، رغم الانقسامات الداخلية (يوسف، 2021). وسجلت مشاركات ليبية فاعلة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بفلسطين، وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ورفض التطبيع (عبد الله، 2019).

- لعبت منظمات المجتمع المدني الليبي دورًا متزايدًا في تنظيم حملات دعم ومساعدات إنسانية للقطاع الفلسطيني، خصوصًا خلال الحروب الإسرائيلية على غزة. ورغم تعقد المشهد الداخلي، لم يظهر أي تحول جوهري في ثوابت السياسة الليبية تجاه القضية الفلسطينية، بل ظلت جزءًا من الإجماع الوطني الليبي (الدغاري، 2020).

المطلب الثالث ــ السياسات الرسمية والتمثيل الدبلوماسي الليبي تجاه القضية الفلسطينية:

تمثل السياسات الرسمية والتمثيل الدبلوماسي لأي دولة انعكاسًا لرؤيتها الاستراتيجية ومواقفها الثابتة تجاه القضايا الدولية، وفي هذا السياق، لعبت ليبيا منذ استقلالها دورًا مميزًا في دعم القضية الفلسطينية على المستويين السياسي والدبلوماسي. فقد اتسم الموقف الليبي بالثبات والتماسك، مستندًا إلى قيم العدالة والهوية القومية العربية ومبادئ التضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة. ويعكس التمثيل الدبلوماسي الليبي في المحافل الإقليمية والدولية جهود الدولة في ترجمة هذا الموقف إلى ممارسات عملية، من خلال المشاركة في المؤتمرات والهيئات الدولية، وتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للفلسطينيين على مختلف الأصعدة. إن دراسة هذا البعد من السياسة الليبية يتيح فهم العلاقة بين المبادئ الوطنية والأبعاد العملية للسياسة الخارجية، ويبرز كيفية تحويل المواقف التاريخية إلى أدوات فعّالة في الساحة الدولية.

3.1 مواقف ليبيا في الجامعة العربية.

منذ انضمامها إلى جامعة الدول العربية عام 1953، اتخذت ليبيا موقفًا ثابتًا في دعم القضية الفلسطينية داخل أروقة الجامعة. أكدت ليبيا في جميع القمم العربية على رفض الاعتراف بإسرائيل، ودعمت القرارات المطالبة بحق العودة للاجئين وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس (الدغاري، 2020). وكانت ليبيا من الدول التي طالبت بتفعيل المقاطعة العربية لإسرائيل، ورفضت المبادرات التي اعتبرتها تقويضًا للثوابت الفلسطينية، مثل اتفاقيات كامب ديفيد أو أوسلو (الشريف، 2021). وقفت ليبيا باستمرار مع الإجماع العربي في التصويت على القرارات المؤيدة لفلسطين، كما سخّرت دبلوماسيتها للدفاع عن الحقوق الفلسطينية في اجتماعات الجامعة، وأرسلت مبادرات لدعم وحدة الصف الفلسطيني (عبد الله، 2019).

3-2 تحركات ليبيا في الأمم المتحدة.

لقد شكلت الأمم المتحدة منصة رئيسية للدول للتعبير عن مواقفها ودعم قضاياها الإقليمية والدولية، وكانت ليبيا من بين الدول النشطة في استخدام هذا الفضاء للتأكيد على موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية. فقد تجلت تحركات ليبيا في الأمم المتحدة من خلال المشاركة في الجلسات العامة، وتقديم المبادرات والمواقف الرسمية، والتصويت في القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما يعكس التزام الدولة بمبادئ العدالة وحقوق الشعوب. إن دراسة هذه التحركات توفر فهمًا دقيقًا لكيفية توظيف ليبيا للأدوات الدبلوماسية الدولية لترجمة مواقفها الثابتة إلى سياسات عملية على الساحة العالمية، مع التأكيد على الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في صياغة وتحريك السياسات الخارجية للدول . ولعبت ليبيا دورًا بارزًا في الأمم المتحدة للدفاع عن القضية الفلسطينية، مستخدمةً أدواتها الدبلوماسية والإعلامية:

- دعمت ليبيا جميع القرارات الدولية التي تدين سياسات الاحتلال الإسرائيلي، مثل قرار تقسيم فلسطين (181)، وقرار حق العودة (194)، وقرار إدانة الاستيطان الإسرائيلي (العليمي، 2017).
- شارك الدبلوماسيون الليبيون في صياغة وتقديم مشاريع قرارات داعمة لفلسطين في الجمعية العامة ومجلس الأمن، وحرصوا على فضح الانتهاكات الإسرائيلية في المحافل الأممية (يوسف، 2021).
- رفضت ليبيا تطبيق أي قرار أممي قد يلمّح إلى التطبيع مع إسرائيل، وشددت على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين كشرط لأي حل (Alkhoja, 2016). وفي كثير من الجلسات، طالبت ليبيا بحماية دولية للشعب الفلسطيني، وبدعم جهود المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات بحق الفلسطينيين (الشريف، 2021).

3.3 دعم المقاومة الفلسطينية.

شكل دعم الدول للقضية الفلسطينية، ولا سيما للمقاومة، جزءًا أساسيًا من مواقفها السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وكانت ليبيا من أبرز الدول التي عبّرت عن موقف ثابت ومتماسك تجاه هذا الدعم. فقد اتسمت السياسة الليبية بالتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، من خلال تقديم المساعدات السياسية والمالية والدبلوماسية، وكذلك من خلال تأييد حقوق الفلسطينيين في استعادة أرضهم وتحقيق

تطلعاتهم الوطنية. ويأتي هذا الدعم في إطار التزام ليبيا بالقيم القومية العربية ومبادئ العدالة والتحرر الوطني، وهو ما انعكس في مواقفها الرسمية على المستويين الإقليمي والدولي، فضلاً عن تعاطفها الشعبي مع القضية الفلسطينية. إن دراسة هذا البعد من السياسة الليبية تسلط الضوء على العلاقة بين الموقف الرسمي والدعم الفعلي للمقاومة، وتبرز دور الدولة في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني عبر مختلف الوسائل المشروعة. وتُعد ليبيا من أبرز الدول العربية التي أعلنت دعمها العلني للمقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها:

- في عهد القذافي، قدمت ليبيا دعمًا ماليًا وعسكريًا لبعض الفصائل الفلسطينية، منها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، وحركة فتح، وأحيانًا حماس (العليمي، 2017).

- استضافت ليبيا تدريبات ودورات عسكرية لبعض كوادر المقاومة، كما وفرت ملاذات آمنة للقيادات الفلسطينية في فترات الضغوط أو الانقسامات (الدغاري، 2020). واستمرت ليبيا في تقديم الدعم السياسي للمقاومة بعد 2011، رغم تراجع القدرات والظروف الداخلية، من خلال التأكيد على شرعية المقاومة في المحافل الإقليمية والدولية ورفض تصنيفها كإرهاب (يوسف، 2021). وشجعت الليبيين على التبرع ودعم الحملات الإنسانية لصالح الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، ونظمت فعاليات ومسيرات تضامنية في العديد من المناسبات (الشريف، 2021).

المطلب الرابع - البعد الشعبي والمجتمعي:

يُشكّل البعد الشعبي والمجتمعي أحد الركائز الجوهرية في فهم الموقف الليبي من القضية الفلسطينية، إذ لم يقتصر الدعم على المستوى الرسمي فحسب، بل امتد ليشمل وجدان الشعب الليبي بكل فئاته. فقد ارتبطت فلسطين في الوعي الجمعي الليبي بقيم العروبة والكرامة والعدالة، ما جعلها حاضرة في الخطاب الثقافي والتربوي والإعلامي، وفي مختلف أشكال التعبير الشعبي. كما جسّد المجتمع الليبي، عبر التظاهرات والمبادرات التضامنية والمواقف الإنسانية، التزامًا راسخًا تجاه الشعب الفلسطيني، ليغدو هذا البعد المجتمعي رافدًا أساسيًا يعزّز من ثوابت السياسة الخارجية الليبية ويمنحها عمقها الشعبي والإنساني.

4.1 دور المجتمع المدني الليبي

شهد المجتمع المدني الليبي تفاعلاً متواصلاً مع القضية الفلسطينية، حيث لعبت الجمعيات والمنظمات الأهلية أدواراً محورية في دعم الشعب الفلسطيني والتعريف بقضيته على المستوى الشعبي والثقافي:

- تأسست عدة جمعيات خيرية في ليبيا منذ السبعينيات والثمانينيات، كان من أبرز أنشطتها جمع التبرعات المالية والعينية لصالح المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية، خاصة خلال الاجتياحات الكبرى مثل اجتياح لبنان 1982 والانتفاضتين الأولى والثانية (الشريف، 2021).
- نظمت مؤسسات المجتمع المدني الليبي فعاليات ثقافية، ومعارض للصور، وأسابيع تضامن، وأمسيات شعرية للتوعية بالقضية الفلسطينية وبث روح الدعم والمناصرة بين الشعب الليبي (عبد الله، 2019).
- شاركت منظمات طلابية وشبابية في حملات المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل، وركزت على نشر الوعي بالقضية في المدارس والجامعات (الدغاري، 2020). مع تصاعد الأحداث في فلسطين، كثفت جمعيات الإغاثة الليبية حملات جمع التبرعات وإرسال قوافل المساعدات الإنسانية، لا سيما أثناء حصار غزة أو الاعتداءات الكبرى (يوسف، 2021).

4.2 الحملات الشعبية لدعم فلسطين

لم يقتصر الدعم الليبي لفلسطين على المستوى الرسمي فقط، بل امتد إلى الشارع الليبي بمختلف فئاته، حيث اتسمت الحملات الشعبية بطابع جماهيري واسع التأثير:

- خرجت تظاهرات حاشدة في المدن الليبية عقب كل تصعيد إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، رفع المشاركون فيها الشعارات المؤيدة لصمود الشعب الفلسطيني والمطالبة بوقف العدوان (Alkhoja, 2016).
- تضمنت بعض الحملات الشعبية جمع تبرعات مالية وطبية، وإرسالها إلى أهل غزة والضفة الغربية عبر قنوات منظمات إغاثية عربية ودولية. ومشاركة متطوعون ليبيون في قوافل الإغاثة التي توجهت إلى معبر رفح أو الحدود مع فلسطين، لإيصال المساعدات وتقديم الدعم المعنوي للفلسطينيين (العليمي، 2017).
- شجعت الحملات الشعبية في ليبيا على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ودعم البدائل العربية، عبر حملات توعية في وسائل الإعلام المحلية والمنصات الاجتماعية

(الدغاري، 2020). وبرزت مبادرات فردية وجماعية لدعم الطلاب الفلسطينيين في ليبيا، وتقديم المساعدة لهم في الجامعات الليبية سواء من حيث المنح أو الخدمات الاجتماعية (الشريف، 2021).

المطلب الخامس- أثر التحولات الداخلية على الثوابت:

يُعدّ أثر التحولات الداخلية على الثوابت الوطنية من القضايا الجوهرية في تحليل مسار السياسة الليبية، إذ شهدت ليبيا عبر تاريخها الحديث مراحل متعددة من التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، انعكست بدورها على طريقة تجسيد تلك الثوابت في الممارسة العملية. فرغم ما مرّت به الدولة من تحوّلات في أنظمتها وتوجهاتها، فإن جوهر الثوابت ظلّ حاضرًا في الخطاب الوطني، وإن اختلفت أساليب التعبير عنه ووسائل تطبيقه. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة العلاقة بين التحولات الداخلية والثوابت تتيح فهمًا أعمق لكيفية تكيّف السياسة الليبية مع المتغيرات، دون أن تفقد ارتباطها بجذورها الفكرية والقومية.

5.1 الربيع العربي وانعكاساته.

شهدت ليبيا مع بداية عام 2011 تحولات جذرية نتيجة ثورة 17 فبراير، التي أسقطت نظام القذافي وأدخلت البلاد في مرحلة انتقالية مضطربة سياسيًا وأمنيًا. قد يُتوقع أن تؤثر هذه التحولات الكبرى بشكل سلبي على الثوابت الوطنية، خاصة تجاه القضايا الخارجية مثل القضية الفلسطينية، إلا أنّ الأحداث أثبتت العكس إلى حد كبير (يوسف، 2021). رغم الانشغال بالتحديات الداخلية والصراعات السياسية، استمر الخطاب الرسمي والإعلامي الليبي في التأكيد على ثوابت دعم فلسطين ورفض التطبيع، بل ازدادت المظاهر الشعبية في هذه الفترة تضامنًا مع الشعب الفلسطيني (الشريف، 2021). ساندت مختلف القوى السياسية والاجتماعية الليبية القضية الفلسطينية، واعتبرتها أحد القواسم المشتركة القليلة التي تجمع الأطراف المتنازعة، ما عزّز استمرارية الثوابت التاريخية (الدغاري، 2020). تمثلت بعض الانعكاسات في زيادة المبادرات الأهلية لجمع الدعم وتسيير القوافل الإغاثية، رغم ضعف الدولة المركزية.

5.2 الحكومات المتعاقبة وثبات الموقف.

تتابعت على ليبيا بعد الثورة حكومات انتقالية متعددة (المجلس الوطني الانتقالي، المؤتمر الوطني العام، حكومة الوفاق، الحكومة المؤقتة، حكومة الوحدة الوطنية...).

وقد واجهت جميعها ضغوطًا وأزمات أمنية وسياسية، لكن الموقف من القضية الفلسطينية ظل ثابتًا في معظم البيانات والسياسات (عبد الله، 2019):

- أكدت كل الحكومات الليبية منذ 2011 على دعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس، ورفض كل أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي (الدغاري، 2020).
- شاركت الحكومات الليبية في القمم والمؤتمرات العربية والدولية المؤيدة لفلسطين، رغم الانقسامات الداخلية والوضع غير المستقر. وتمسكت البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج بمواقف داعمة للحقوق الفلسطينية، وواصلت الدفاع عنها في المحافل الدولية (Alkhoja, 2016). واستمرت العلاقة الوثيقة مع المؤسسات الفلسطينية، وجرى تقديم تسهيلات للطلبة الفلسطينيين في ليبيا، إضافة لدعم المبادرات الإنسانية (الشريف، 2021).

ويرى الباحث أظهرت المرحلة ما بعد 2011 أن القضية الفلسطينية شكّلت نقطة إجماع وطني عابرة للاصطفاف السياسي، ورمزًا للوحدة الوطنية، ما حفظ للثوابت الليبية استمراريتها رغم الأزمات والتحولات.

المطلب السادس- التحديات والفرص المستقبلية:

يُعدّ موضوع التحديات والفرص المستقبلية في السياسة الليبية تجاه القضية الفلسطينية من القضايا ذات الأهمية البالغة، لما يمثّله من مفصلٍ أساسي في فهم آفاق الدور الليبي في دعم الحقوق الفلسطينية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة. فقد باتت ليبيا اليوم تواجه جملة من التحديات المعقدة التي تتقاطع فيها الأبعاد الداخلية والخارجية، بدءًا من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي ألقت بظلالها على قدرتها في تبنّي مواقف فاعلة ومؤثرة، مرورًا بالضغوط الإقليمية والدولية التي تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة، وصولًا إلى التغيرات في طبيعة النظام الدولي وتراجع مركزية القضايا العربية في الأجندة العالمية.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات لا تُلغي وجود فرص مستقبلية يمكن أن تُعيد لليبيا دورها التاريخي في نصرة القضية الفلسطينية، إذا ما نجحت في استعادة استقرارها الداخلي وتفعيل أدواتها الدبلوماسية على المستويين العربي والإسلامي. فالموقع الجغرافي المتميّز لليبيا، وانتماؤها القومي، وإرثها السياسي الداعم لحركات التحرر، كلها عوامل تمنحها القدرة على إعادة صياغة حضورها في المشهد العربي. كما أن

التحولات الجارية في الإقليم قد تتيح مجالات جديدة للتنسيق مع الدول التي ما زالت متمسكة بثوابتها تجاه فلسطين، بما يساهم في بلورة مواقف عربية أكثر تماسكًا في مواجهة السياسات الإسرائيلية، ويعزّز من مكانة ليبيا كفاعلٍ متوازنٍ في الدفاع عن قضايا الأمة.

إن استشراف مستقبل السياسة الليبية تجاه فلسطين يستدعي قراءة دقيقة للتحديات والفرص معًا، في إطار رؤية استراتيجية تسعى إلى الموازنة بين ضرورات الواقع ومتطلبات المبدأ، بما يضمن استمرار الثوابت الوطنية ويُعيد تفعيل الدور الليبي في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على نحوٍ فعّال ومستدام.

6.1 التحديات الإقليمية والدولية.

تواجه الدول اليوم بيئة معقدة تتسم بتشابك العلاقات الإقليمية والدولية وتداخل مصالح القوى الكبرى، ما يخلق تحديات متعددة الأبعاد تؤثر على السياسات الوطنية والاستقرار الإقليمي. وتشمل هذه التحديات الضغوط الاقتصادية، والصراعات السياسية، والتحولات الأمنية، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية والتنافس على النفوذ والمصالح الاستراتيجية. ومن هنا، تكتسب دراسة هذه التحديات أهمية بالغة، إذ تساعد على فهم السياق الذي تتحرك فيه الدول، وتتيح استشراف المخاطر والفرص المحتملة، بما يدعم تطوير سياسات فعّالة للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية. أيضا تواجه السياسة الليبية تجاه القضية الفلسطينية مجموعة من التحديات المتداخلة على المستويين الإقليمي والدولي، من أهمها:

- **التغيرات في النظام الإقليمي العربي**: يشهد العالم العربي في السنوات الأخيرة موجة تطبيع مع إسرائيل من قِبَل عدد من الدول العربية، ما يفرض ضغوطًا كبيرة على ليبيا للموازنة بين التزاماتها التاريخية والتغييرات في البيئة الإقليمية (عبد الله، 2019).
- **الانقسام الفلسطيني الداخلـــــي:** تعقّد الانقسام بين الفصائل الفلسطينية (حماس وفتح) من مهمة دعم القضية الفلسطينية بشكل فعّال عبر القنوات الرسمية، ويجعل من الصعب على ليبيا توجيه دعم موحد للفلسطينيين (الشريف، 2021).
- **عدم الاستقرار الداخلي الليبي:** استمرار الانقسامات السياسية والأمنية داخل ليبيا يحد من فاعلية سياستها الخارجية بشكل عام، ويجعل تنفيذ المبادرات الداعمة لفلسطين عرضة للتأثر بالأوضاع الداخلية (الدغاري، 2020).

- **الضغوط الدوليـــة:** تواجه ليبيا ضغوطًا من بعض القوى الدولية للمشاركة في جهود "السلام الإقليمي" أو القبول بإعادة النظر في علاقاتها بالاحتلال الإسرائيلي، خاصة في ظل الحاجة لمساندة المجتمع الدولي في قضاياها الداخلية (يوسف، 2021).
- التحديات الاقتصادية: الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها ليبيا تعوق في كثير من الأحيان تقديم مساعدات أو مبادرات جديدة على الصعيدين السياسي والإغاثي.

6.2 مستقبل العلاقة الليبية الفلسطينية.

يُمثّل مستقبل العلاقة الليبية–الفلسطينية امتدادًا طبيعيًا لتاريخٍ طويل من الدعم والتضامن المتبادل، تجذّر في الوجدانين الشعبي والرسمي على حدٍّ سواء. فهذه العلاقة لم تُبنَ على المصالح الآنية أو الحسابات السياسية الضيقة، بل تأسست على قاعدةٍ صلبة من الانتماء القومي والإيمان المشترك بعدالة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها الإقليم، وتبدّل موازين القوى على الساحتين العربية والدولية، تبرز الحاجة إلى قراءة استشرافية لمسار هذه العلاقة، تستند إلى إدراك التحديات الراهنة واستثمار الفرص المستقبلية.

إن مستقبل العلاقات بين ليبيا وفلسطين مرهون بقدرة البلدين على تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي، وتفعيل قنوات التواصل الرسمية والشعبية بما يُعيد الزخم إلى المواقف المشتركة، ويُرسّخ حضور القضية الفلسطينية في أولويات السياسة الخارجية الليبية. كما أن استقرار ليبيا الداخلي وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية يُعدّان شرطًا أساسيًا لاستمرار هذا الدعم وتعزيزه. ومن ثمّ، فإن استشراف مستقبل هذه العلاقة لا يعني مجرد التنبؤ بالاتجاهات المقبلة، بل يقتضي صياغة رؤية استراتيجية تُوازن بين الثوابت التاريخية والضرورات الواقعية، بما يحفظ وحدة الموقف العربي ويُعزز من مكانة ليبيا كصوتٍ عربيٍ صادقٍ في الدفاع عن فلسطين وقضايا الأمة. ورغم التحديات السابقة، تظل هناك فرص لتعزيز العلاقات بين ليبيا وفلسطين، وتطوير الموقف الليبي بما يخدم الثوابت الوطنية والقومية:

- استمرارية الدعم الشعبي: لا تزال القضية الفلسطينية تحظى بإجماع شعبي في ليبيا، ما يوفر سندًا قويًا لاستمرار السياسات المؤيدة للحقوق الفلسطينية (الشريف، 2021).

- تفعيل الدبلوماسية الشعبية والرسمية: يمكن لليبيا أن تلعب دورًا أكبر في دعم الفلسطينيين عبر المحافل الدولية، وتبني مبادرات سياسية جديدة تواكب المتغيرات الإقليمية (الدغاري، 2020).

- تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي: المستقبل يحمل فرصة لتعميق التعاون بين الشعبين في مجالات التعليم، الثقافة، والتبادل التجاري، خاصة مع توافر إرادة سياسية لدى الحكومات المتعاقبة.

- المشاركة في المصالحة الفلسطينية: قد يكون لليبيا دور في دعم جهود المصالحة الفلسطينية الداخلية، بحكم توازنها وعدم تورطها في استقطابات إقليمية حادة (Alkhoja, 2016).

- استثمار الرصيد التاريخي: الإرث التاريخي للمواقف الليبية الداعمة لفلسطين يؤهلها لأن تكون وسيطًا إيجابيًا أو داعمًا ممثلاً للخط العربي الداعم للحقوق الفلسطينية الكاملة.

ويرى الباحث في ضوء التحديات الإقليمية والدولية والتحولات الداخلية، من المتوقع أن تظل القضية الفلسطينية حاضرة في السياسة الليبية، مع إمكانيات لتعزيز الدور الليبي إذا ما تحقق الاستقرار الداخلي وتمّت الاستفادة من الزخم الشعبي والتاريخي للقضية.

الخاتمة:

إن نتائج هذا البحث تؤكد على أن موضوع الدراسة ليس مجرد قضية نظرية أو بحثًا علميًا بحتًا، بل هو انعكاس للواقع المتشابك والمعقد الذي تشكله القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على حد سواء. فقد برزت في سياق البحث عدة محاور رئيسية أسهمت في إضاءة جوانب متعددة من الظاهرة محل الدراسة، بدءًا من البنية التاريخية والسياقية التي شكلت خلفية التطورات الحالية، مرورًا بالتحولات الداخلية والخارجية، وصولاً إلى التداعيات المستقبلية المحتملة التي قد تُعيد تشكيل المعادلات القائمة. إن التعمق في هذه المحاور أتاح فهمًا أعمق للعوامل المتشابكة، بما في ذلك التداخل بين السياسات الوطنية والضغوط الدولية، والتأثيرات المجتمعية والثقافية، فضلاً عن الدور الحيوي للبعد الإقليمي والدولي في توجيه السياسات وصياغة القرارات.

كما أظهرت الدراسة أن التحولات السياسية والاجتماعية ليست منعزلة عن السياق التاريخي، بل هي نتاج تراكم مستمر لعوامل متعددة تتفاعل فيما بينها، ما يجعل أي تحليل جزئي غير مكتمل. وقد أتاح الاعتماد على مناهج متعددة، شملت التحليل الكمي والنوعي والمقارن، تقديم رؤية متكاملة لمختلف المستويات، بما يعزز من مصداقية النتائج ويعمق من فهم القارئ لتشابك هذه العوامل. ومن هنا، يمكن القول إن هذه الدراسة لا تكتفي بتوصيف الواقع، بل تسعى إلى تقديم إطار تحليلي قادر على استشراف المستقبل، وفهم الديناميات التي قد تؤثر على مسار الأحداث واتخاذ القرارات.

وعليه، فإن أهمية هذا البحث لا تقتصر على إلقاء الضوء على الوقائع الراهنة فحسب، بل تمتد إلى تقديم قاعدة معرفية صلبة تساعد صانعي القرار والباحثين على تبني استراتيجيات فعّالة، سواء في مجال السياسات العامة أو في صياغة السياسات الخارجية أو الداخلية، مع مراعاة التحديات والتقلبات التي قد تطرأ على الساحة الدولية والإقليمية. كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على ضرورة الانتباه إلى البُعد الإنساني والاجتماعي في تحليل الظواهر السياسية، إذ أن أي تغيير أو قرار لا يمكن أن يكون فعّالًا أو مستدامًا دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيراته على المجتمعات المحلية، والاعتبارات الأخلاقية والثقافية المرتبطة بها.

وبالرغم من أن هذا البحث حاول تغطية مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، فإن طبيعة الظواهر السياسية والاجتماعية المتغيرة بسرعة تجعل الحاجة إلى المزيد من الدراسات المستقبلية أمرًا ضروريًا. إذ ينبغي التركيز على متابعة التطورات المستمرة وتحليل تأثيرها على الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تقييم مدى فاعلية السياسات المتخذة، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية التي قد تعيد رسم المعادلات القائمة. كما أن الربط بين النظرية والتطبيق يظل أحد أبرز التحديات التي تواجه الباحثين وصانعي القرار، ما يستدعي تطوير أدوات تحليلية متقدمة تواكب التعقيدات المعاصرة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذا البحث يقدم رؤية شاملة ومتعمقة للموضوع محل الدراسة، ويؤكد على أن فهم الظواهر الاجتماعية والسياسية لا يمكن أن يكون معزولًا عن سياقها التاريخي والثقافي والاقتصادي، وأن التعامل مع هذه الظواهر يتطلب مقاربة متعددة المستويات تشمل التحليل العلمي، والتقييم النقدي، والاستشراف

المستقبلي. كما يعكس البحث أهمية التفاعل بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي في صياغة الحلول الاستراتيجية، بما يساهم في تعزيز الاستقرار وتوجيه السياسات نحو مسارات مستدامة وفعّالة. وفي النهاية، فإن الأمل يظل معقودًا على أن تتيح هذه الدراسة قاعدة صلبة للباحثين والقادة وصانعي القرار، لتطوير فهم أعمق وأكثر دقة للتحديات الراهنة، واستشراف الفرص المستقبلية، بما يضمن استجابة واعية ومدروسة لمتغيرات العصر ومقتضياته المتسارعة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- ثبات الموقف الليبي التاريخي :أكدت الدراسة أن ليبيا حافظت منذ استقلالها على موقف ثابت تجاه القضية الفلسطينية، مستندة إلى قيم العروبة والعدالة والتحرر الوطني، وهو ما انعكس في سياساتها الرسمية ومواقفها الدبلوماسية.

2- دور البعد الشعبي والمجتمعي :تبين أن المجتمع الليبي كان شريكًا فاعلًا في دعم فلسطين، سواء من خلال التظاهرات، أو الحملات التضامنية، أو الخطاب الثقافي والإعلامي، ما منح الموقف الليبي عمقًا شعبيًا أسهم في تعزيز مصداقيته.

3- تأثير التحولات الداخلية :أظهرت الدراسة أن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية أثرت على أساليب ممارسة الموقف الليبي، لكنها لم تُضعف الثوابت الجوهرية، بل أعادت تشكيلها بما يتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

4- التحديات والفرص المستقبلية :بينت الدراسة أن الموقف الليبي تجاه فلسطين يواجه تحديات متعددة، منها عدم الاستقرار السياسي، والضغوط الإقليمية والدولية، إلا أن وجود إرث سياسي ودبلوماسي داعم، وموقع استراتيجي، يفتح المجال أمام استعادة دور فاعل في القضايا العربية والإقليمية.

5- العلاقات الليبية–الفلسطينية :أشارت النتائج إلى أن هذه العلاقة متجذرة في القيم المشتركة والدعم التاريخي، وهي قابلة للتطوير إذا ما توافرت شروط الاستقرار الداخلي والتنسيق الاستراتيجي مع الفاعلين العرب والدوليين.

التوصيات:

1- تعزيز الدور الدبلوماسي الليبي :العمل على إعادة تفعيل السياسة الخارجية الليبية تجاه فلسطين من خلال مبادرات دبلوماسية عربية وإقليمية، وإقامة شراكات فعّالة مع الدول الداعمة للقضية الفلسطينية.

2- تفعيل البعد الشعبي :دعم المبادرات المجتمعية والثقافية والإعلامية التي تعكس التضامن الليبي مع الشعب الفلسطيني، بما يعزز من ثبات الموقف الرسمي ويمنحه مصداقية شعبية.

3- مراعاة التكيف مع التحولات الداخلية :ضرورة صياغة سياسات مرنة تتناسب مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، مع الحفاظ على الثوابت الوطنية.

4- استثمار الفرص الإقليمية والدولية :العمل على استثمار التحولات الإقليمية لإعادة تفعيل الدور الليبي في القضايا العربية، بما يسهم في دعم القضية الفلسطينية وتحقيق توازن القوى الإقليمي.

5- إعداد رؤية استراتيجية مستقبلية :وضع خطة استراتيجية شاملة تحدد أهداف ليبيا تجاه فلسطين على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع تحديد آليات المتابعة والتقييم لضمان استمرارية الدعم وتعزيز الفاعلية.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــــع:

مجلات علمية

1- العليمي، ن. (2017). السياسة الليبية تجاه فلسطين. مجلة الدراسات العربية، 3(2)، 45-60.

2- - العليمي، ن. (2017). السياسة الليبية ودعم المقاومة الفلسطينية. مجلة الفكر السياسي العربي، 4(2)، 121-139.

3- - الدغاري، م. (2020). السياسة الليبية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة تاريخية. مجلة جامعة بنغازي للعلوم الاجتماعية، 8(3)، 33-48.

4- الدغاري، م. (2020). الدور الدبلوماسي الليبي في دعم القضية الفلسطينية. مجلة العلوم السياسية، 7(1)، 112-130.

5- - الزعبي، م. (2018). مفهوم الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية. مجلة العلوم السياسية، 11(2)، 77-85.

6- - عبد الله، ف. (2019). ليبيا والقضية الفلسطينية: الثوابت والتحديات. المجلة العربية للدراسات، 5(1)، 156-172.

7- يوسف، ع. (2021). التحولات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية الليبية. مجلة السياسة الدولية، 12(3)، 178-200.
8- الشريف، أ. (2021). دور ليبيا في دعم القضية الفلسطينية (1951-2020). مجلة دراسات الشرق الأوسط، 3(4)، 98-112.
مجلات باللغة الإنجليزية :
1- Abdullah, F. (2019). Libya and the Palestine Question: Consistency and Change. Arab Studies Quarterly, 41(2), 221-240.
2 -Alkhoja, A. (2016). Libya's Foreign Policy and the Palestine Issue. Middle East Review, 15(2), 44–61